• الجنرال وايزمن يحدد الخطوط الث
• التوجهات العسكرية القادمة تهدف

حدد الجنرال ايعزر وايزمان ، رئيس العمليات العسكرية في اسرائيل، استراتيجية اسرائيل العسكرية للمرحلة القادمة في مقال نشرته له صحيفة « جيش الدفاع الاسرائيلي » مؤخرا ، وقد أعطى الجنرال المذكور ، الذي يعتبر من أهم العناصر العسكرية الاسرائيلية ، وأحد أبرز أولئك الذين صنعوا ٥ حزيران ، أول شرح تفصيلي « للتكتة العسكرية » التي هي اسرائيل .

وفي تحديده هذا ، كشف الجنرال وايزمان ليس فقط عن استعدادات اسرائيل الحربية بالنسبة لما يسميه حتمية قدوم الحرب الاخرى بين اسرائيل والدول العربية ، ولكن أيضا عن الستراتيجية الاسرائيلية فيما يتعلق بتحويل اسرائيل ، كليا ونهائيا، الى مجتمع عسكري « من رأسها الى اخمص قدميها » ، وعن الوسائل التي ستشارك المؤسسات المدنية الاسرائيلية، والوزارات ، والهيئات المالية الاسرائيلية ، بواسطتها ، بالمجهود الحربي .

ويتحدث وايزمان عن ثلاثة خطوط لهذه الستراتيجية ، وهي الخطوط التي يسميها : الامن الوطني ، والاستراتيجية الوطنية ، والدفاع الوطني ، ثم عن الدور الذي تلعبه الوزارات « المدنية » والمؤسسات المالية اليهودية العالمية ، في «عبكرة» اسرائيل .

من بن غوريون الى الجنرال وايزمان

وترتد آراء وايزمان المذكور الى اصول صهيونية عريقة ، وهي في الواقع تطوير للخط الذي حدده بن غوريون عام ١٩٥٠ ، حين قال : « ان المشكلة الفلسطينية لا يمكن أن تحل الا بالحرب ، وبالحرب سيتقرر مصير اسرائيل كدولة ، فاما أن تزول واما أن تبقى ، ولكي تنتصر فيجب أن تتفوق على البلاد العربية تفوقا عسكريا كاسحا » .

وهذا المنطلق هو الذي يعتمده الجنرال وايزمن لوضع خطوطه الثلاثة لتطوير استراتيجية الجيش الاسرائيلي خلال عام ١٩٦٩ ، كما وردت في صحيفة « اميركان زيونيست » ، وصحيفة « جويش بوس » الاميركية في ٢٧ حزيران الفائت .

وعلى ضوء هذا التصور للواقع الاسرائيلي، أصبحت حاجات السياسة العسكرية هي الاساس في تنسيق النواحي العسكرية مع السياسات الداخلية والخارجية، فالغاية متصرفة الى خلق شباب متعصب وعسكري بوجه توجيها حربيا ، والاقتصاد اقتصاد حرب حتى في وقت « السلم » ، وسياستها الخارجية تقوم على أساس استجداء السلاح والمعونات لمواجهة العرب ، وأغراض سياستها الدعائية الاولى هي تحويل الرأي العام الى مساندتها ، وتبرير عدوانها المتكرر على العرب ، وتبرير التناقض الواضح بين استعدادها للحرب وادعاءها بكونها دولة مسالمة، وبين شنها الحرب ودعوتها الى السلم، وتبرير الاحتلال المتكرر بانه عملية ضرورية لاكتساب حدود آمنة تقيها عدوانية العرب « المعادين للسامية » .

موازنة اسرائيل العسكرية

ان الموازنة الدفاعية الاسرائيلية هي أعلى موازنة دفاعية في العالم ، ولا سابقة لها في التاريخ القديم او الحديث . فموازنة هذا العام (١٩٦٩) الدفاعية بلغت ٧٠٠ مليون دولار ، وتشكل ما نسبته ٣٩٪ من موازنة البلاد العامة ، وتشكل كذلك ٢٠٪ من مجموع المدخل القومي ، ولن يكون من المستغرب أن تزيد موازنتها الدفاعية للعام القادم عن هذا الرقم الخيالي الفاضح ، وقد أشير الى هذه الامكانية المدير العام للامن الاسرائيلي عندما صرح في الشهر الماضي قائلا ان وضع الامن في البلاد يستلزم من الدولة نفقات تبلغ ضعفي نفقات ما قبل حرب الخامس من حزيران، وبان يتوجب على الاسرائيليين في مرحلة اطوارئ هذه ، التنازل عن الكثير من « بقراتهم المقدسة » ، وأعلن ان الدولة ستتخذ اجراءات في هذا الشأن لن تكون مقبولة لدى الكثيرين .

والواقع أن كون نسبة موازنة الدفاع في الموازنة الاسرائيلية العامة هي ٣٩٪ ، الا أن هذا الرقم لا يعطي الحجم الحقيقي لنفقات الدفاع الاسرائيلية . وذلك لان الموازنات الاخرى المرصدة لغرضها من الوزارات وقطاعات الدولة مسخرة للعمل الحربي بصورة أو بأخرى ، وتنفق على مشاريع وخدمات هي بالدرجة الاولى في خدمة الاغراض العسكرية ، وبالدرجة الثانية في خدمة المجتمع الذي هو بدوره في حالة استنفار دائم للالة الحربية .

العبء الدفاعي ... والعدواني

وتتبجح اسرائيل ان « العبء الدفاعي » الملقى على عاتق الاسرائيلي كان يمكن أن يؤدي بأي دولة اكبر منها بكثير ، الى التداعي والانهيار . ورغم ما في هذا التبجح من تجاهل مقصود للدعم والشحن العسكري والمادي لها من الخارج ، الا أن فيه اعترافا ضمنيا بطابع البنية العسكرية للمجتمع الاسرائيلي .

ان كل امكانيات اسرائيل المادية والبشرية توجه في أقنية تصب كلها في الالة العسكرية التي هي أداة هذا العضو الغريب ، لمنع الجسم العربي من لفظه في عملية نموه الطبيعية ، ولتحقيق اغراض هذا الكيان السياسية والاقتصادية .

ويكشف برنامج التخطيط والاستعداد العسكري الاسرائيلي امدا الامام على حقيقة كونه في الواقع برنامج لا يقتصر تنفيذه على الجيش الاسرائيلي النظامي ، بل وعلى الاحتياطي العسكري ، الذي يشمل المجتمع كله .

ومن هنا فان الجنرال وايزمان ، رئيس العمليات العسكرية ، يؤكد ان على القوات المسلحة الاسرائيلية في هذا العام ، أن تستعد للاعداد والتخطيط لثلاث اتجاهات في وقت واحد ، تلتقي كلها في هدف واحد . وحدد هذه الاتجاهات الثلاث كما يلي :

١ – الامن الوطني : وهذا يشمل عمليات الدوريات والحراسة على خطوط وقف اطلاق النار ومناوبات الحراسة في قواعد الجيش في

السارق والمسروق والاسماء الجديدة !

أين يختفي المجرمون ؟

هناك نوع يحاول أن يحرك اصابعه كي يخفي بصماته ، وهناك نوع يحاول ان يغير في ملامح وجهه ، ولكن الاسرائيليين يغيرون أسماءهم، حين يطاردهم شبح الجريمة .

كان بن غوريون أول من غير اسمه ، أما « شرتوك » فقد صار شاريت ، و «مابيرسون» صارت « مابير » ، الا أن هؤلاء هم الكبار ، مما اتغذى حدث للمدعو راحاميم ؟

فالوا انهم عينوه حارسا شخصيا لفولدا مابير ، وتبين انهم يكذبون ، فهو مخبيء ، وجريمته تطارده ، وذات يوم ستصفي معه الحساب ، تأخر ذلك اليوم ام استعجل !

وليس راحاميم هو وحده المطارد :

ثمة شخص له مظهر من البراءة ، يمتلك محطة بنزين في أول طريق مستعمرة ناتانيا، اسمه « فتحيا زليستكي » ، من هو ؟ كان اسمه عام ١٩٤٨ « بوعد » ، وهو أحد قادة منظمة « ايتسل » في مجزرة دير ياسين .. اتعرفون الان لماذا يهرب الانسان من اسمه ؟

ان الارهابي « مردخاي كاوفمن » الذي كان مسؤولا عن نسف البيوت العربية في محلة الشيخ بدر في القدس وروميما ولفتا ، يختبيء الان وراء اسم جديد هو « رعنان » ، وقائد جماعة « ليحي » الارهابية ، الذي كان اسمه « غيورا » اصبح اسمه الان « بن صيون كوهين » ..

ترى ما هي الاسماء الجديدة الان للمجرمين الذين قاموا بمجزرة كفر قاسم ؟

من يقترح – الان – أسماء جديدة ، لمجزار اسمه «غولان» مختص بتعذيب الاسرى ؟ ومن يستطيع ايجاد اسم جديد لمجزار آخر اسمه « العلم » يتفنن بهمجية في الفتك بالسجناء العرب العزل ؟

وترى هل تستطيع الاسماء الجديدة أن تكون ملاجيء ، مثلما تكون الاقبية ملاجيء الخائفين من القصف ؟

ان اللصوص ، وكذلك القتلة ، مغرمون بهذا التغيير للاسماء ، هكذا جعلوا فلسطين « اسرائيل » ، وهكذا اطلقوا على الضفة الغربية اسم « سامريا ويهودا » .

فهل تخفي الاسماء المزورة حقيقة الشيء ؟ ان الاسم الجديد لا يمكن أن يكون درعا لا يخترقه الرصاص !

نجيب

التنظيم النقابي للعمال العرب في اسرائيل يشهد انخفاضا كبيرا في القطاع الزراعي

أظهرت أرقام نشرتها الدائرة الاعلامية في « الهستدروت » أن تنظيم العمال الزراعيين العرب في صفوف اتحاد العمال هذا قد انخفض بشدة في العامين الماضيين .

ويرتد سبب هذا الهبوط في النشاط النقابي العربي (تعرب الاراضي المحتلة قبل ١٩٦٧) الى ما وصفه الشيوعيون في اسرائيل بانه اهمال متعمد مارسته قيادة الهستدروت .

وقالت الاحصاءات ان نسبة الهبوط هذه تصل الى حوالي ٢٠ بالمئة .

وقد كان عدد العمال الزراعيين العرب المسجلين في الهستدروت عام ١٩٦٧ يبلغ ٣١٧٢ عاملا ، وهبط هذا الرقم عام ١٩٦٨ الى ٢٦٣ عاملا زراعيا .

ويقابل هذا الانخفاض ارتفاع كبير في العمال الزراعيين العرب خلال العام نفسه ، مما يظهر أن التنظيم النقابي للمزارعين العرب – والذي يسيطر عليه الاسرائيليون في الهستدروت – متأخر كثيرا ، وفي تدهور .

وعلى سبيل المثال فان مئات من الفتيات العربيات في فلسطين المحتلة يعملن بالزراعة ، ورغم ذلك فان مجموع عدد المسجلات منهن في الهستدروت لم يصل الى أكثر من ٤٦ عاملة زراعية .

عمال التعدين والبناء

ولكن على صعيد العمال العرب في مجال البناء ومجال التعدين (في فلسطين المحتلة) فقد ارتفع رقم المنتسبين الى الهستدروت .

وكان عدد العمال العرب المنظمين في مختلف نقابات الهستدروت عام ١٩٦٧ قد بلغ ٢٤٣٤٢ عاملا ، وارتفع عام ١٩٦٨ الى ٢٩٣٢٧ عاملا .

ففي نقابة المعادن ارتفع عدد العمال العرب من ١٦١٦ عاملا في ١٩٦٧ الى ٢٥٦١ عاملا لعام ١٩٦٨ ، أما في مجال البناء فقد ارتفع عدد العمال العرب من ٤٥٢٩ عاملا عام ١٩٦٧ الى ٥٧٢٤ عاملا في ١٩٦٨ .

وفي سلك الشرطة ارتفع عدد « الموظفين » العرب ، المنضوين في الهستدروت من ٦٢٩ الى ٨٩١ .

اما في مجال عمال النقليات فقد هبط عدد العمال العرب المنضوين الى الهستدروت من ٩٨٠ عاملا عام ١٩٦٧ الى ٨٢١ عاملا لعام ١٩٦٨ .

تحول في الانتخابات

هذا ، وقد حدث – في انتخابات الهستدروت الاخيرة – تحول مهم في اتجاه الاصوات العمالية العربية ، اذ نال الشيوعيون حوالي ٣٠ بالمئة من الاصوات العربية ، وهي نسبة عالية قياسا على ما نالوه في الانتخابات السابقة ، والذي تراوح حول رقم اقل من ١٥ بالمئة .

ويشكل هذا التحول – بالنسبة للسلطة الحاكمة – تهديدا مهما بالنسبة للانتخابات القادمة في الكنيست .